



SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص علوم اقتصادية



SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السنة:

المقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية

الفوج:

عنوان البحث:

نظام بريتون وودز

أستاذ المقياس:

*

إعداد الطالبين:

(1)

(2)

السنة الجامعية: 2022/2021

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: مدخل لنظام بريتون وودز

المطلب الأول: ميلاد نظام بريتون وودز

المطلب الثاني: مقترحا النظام النقدي الدولي الجديد

المطلب الثالث: أسس وخصائص نظام بريتون وودز

المبحث الثاني: إستقرارية نظام بريتون وودز وانهيائه

المطلب الاول: إستقرارية نظام بريتون وودز

المطلب الثاني: انهيار نظام بريتون وودز

المطلب الثالث: التطورات النقدية العالمية بعد انهيار نظام بريتون وودز

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

شهد العالم خلال الثلاثينات ظروف عدم استقرار غير عادية حيث اتجهت أسعار صرف العملات الدولية للتقلب الشديد فضلا عن اتجاه الدول إلى تخفيض قيمة عملتها و تقييد التجارة الدولية مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية إلى النصف.

ولكي لا يبقى العالم في مثل هذه الظروف و قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول في البحث عن نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات الاقتصادية الدولية لما بعد الحرب.

ومن هنا برزت اتفاقية بريتون وودز الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات. وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خطته إلى منظمين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضاً دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

المبحث الأول: مدخل لنظام بريتون وودز

المطلب الأول: ميلاد نظام بريتون وودز

مع نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقف نهائيا العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح. مما دعي ممثلوا الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944 لعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وحضرت 44 دولة، قدمت خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرارا من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي. وقد انبثق من هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتعمير والتنمية ومنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. وتتجسد مهام نظام بريتون وودز في المحافظة على أسعار صرف مستقرة، خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه، تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود المختلفة التي تعيقها¹.

وقبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز كان قد طرح أمام المؤتمر مشروعين أحدهما تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد كينز في 7 أبريل 1943 ، والثاني تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية على لسان ممثلها الاقتصادي هاري وايت في 5 أبريل 1943.

المطلب الثاني: مقترحا النظام النقدي الدولي الجديد

انعقد مؤتمر "بريتون وودز" ب"نيوهامبشاير" في الفترة ما بين 1 و 22 جويلية 1944 بحضور حوالي 730 مندوب من 44 دولة مع عضو ملاحظ عن الإتحاد السوفياتي، أين شهد هذا المؤتمر تقديم مقترحين للشكل الجديد للنظام النقدي الدولي كما يبرز فيما يلي :

¹ عباس إبراهيم البغدادي، النظام النقدي العالمي بين نظام بريتون وودر وسيادة الفوضى النقدية، مقال في جريدة اقتصادية Bussiness، العدد 192، 2004/09/02، ص 11.

الفرع الأول المقترح الإنجليزي لـ "جون ماينارد كينز":

تولى الاقتصادي البريطاني الشهير "جون ماينارد كينز" بلورة التصور البريطاني لمستقبل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان هدفه تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولهذا اقترح إنشاء اتحاد المقاصة الدولية، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يتولى منح قروض للدول العضوة فيه ويسهل تسوية المبادلات الدولية، ويقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، وتلك العملة أطلق عليها البنكور Bancor وتتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية، وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب. ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البنكور للبلدان الدائنة.

فاتحاد المقاصة الدولي يقوم بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة ويجري عمليات المقاصة بينها، بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة مع الأرصدة المدينة، ولكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن، فإنه يبقى داخل الاتحاد كقرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية. وقد رأى كينز أن النظام المقترح يمكن أن يساهم في حل مشكلات الدائنية والمديونية التي ترتبت على الحرب. فالدول المدينة يمكنها أن تسدد مطلوباتها بالبنكور عن طريق الاتحاد، خلال فترة من الزمن، دون أن ينجم عن ذلك ضغوط على موارد الدول المدينة بالبنكور.

والواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بعضا، وبحيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي، وهو في هذا كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة، ويحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني المنهار في ضوء عالم قد تغير¹.

فرغم قوة بناء ذلك المشروع وسلامته، لم يجز القبول في مؤتمر بريتون وودز، نظرا لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لما تضمنه من خلق عملة جديدة وهيئة فوق الدول وإضعاف لدور الدولار

¹ نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الو.م.أ، دكتوراه جامعة باتنة، 2013/2012، ص 23.

والذهب. لأن فيه محاولة لعزل أية إمكانية للدول القوية في السيطرة على النظام النقدي الدولي الجديد، باعتباره يرتكز على إعطاء صلاحيات إدارة الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي لهيئة دولية محايدة.

الفرع الثاني: المقترح الأمريكي لـ "هاري ديكستر وايت"

تولى "هاري ديكستر وايت" وهو مساعد وكيل الخزانة الأمريكية بلورة التصور الأمريكي حول مستقبل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والذي ارتكز على إنشاء مؤسسات مالية دولية في شكل "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، تتولى تنظيم الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي في إطار قاعدة الصرف-ذهب، يكون فيها الدولار الأمريكي العملة الوحيدة المرتبطة بالذهب، في حين تتحدد قيم باقي العملات الدولية بنسب ثابتة مع الدولار.

ارتكز عمل مقترح "وايت" على منح صندوق النقد الدولي قروضا للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات مالية ليبرز بذلك على أنه صندوق دعم للاستقرار، إذ تشترك الدول الأعضاء فيما بينها لتجميع موارده المالية من خلال مساهمات مشكلة من الذهب وعملات أجنبية، ويلتزم الصندوق في إطار هذا المقترح بمبادلة العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتزامها بشراء أو بيع كميات من الذهب والعملات الأجنبية مع الصندوق بما يمكن من عودة اقتصادياتها لحالتها التوازنية. ويمكن للدول الأعضاء في ظل هذا المقترح التقدم بطلب تغيير مستويات سعر صرفها في ظل العمل على تحقيق استقرار الأهداف الرئيسية المتمثلة في الاستقرار النقدي وتوازن ميزان المدفوعات.

أما عن تحديد حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق وتحديد قوتها التصويتية في إدارة شؤونه، اقترح وايت أن يكون حجم الحصص لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي وتنتج أعلى دخل في العالم.

وعموما تشابه المقترحة من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منهما¹:

أ- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية؛

¹ نادية عقون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ب- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية؛

ج- توفير ائتمان دولي للأعضاء؛

د- العمل على استقرار أسعار صرف العملات.

المطلب الثالث: أسس وخصائص نظام بريتون وودز

الفرع الأول: أسس نظام بريتون وودز

يعرف هذا النظام على أنه نظام المؤسسات المالية، فهو شبه ثابت يطلق عليه بنظام الصرف بالذهب. أي قابلية تحويل الدولار إلى ذهب¹.

1- قواعد نظام الصرف بالذهب: هذا النظام يضع دولة تقوم بدور البنك (دولة البنك) لباقي دول العالم مع افتراض ثبات أسعار الصرف في جميع الدول.

- نقل الذهب الموجود لدى العالم إلى دولة البنك.

- استعمال الدولار الأمريكي كغطاء (بدلاً من الذهب) لإصدار العملات الوطنية

- يمكن لدولة البنك إصدار النقد الورقي بكمية أكبر من الرصيد الذهبي المتوفر لديها.

- تلتزم الولايات المتحدة بتحويل ما يقدم إليها من دولارات إلى ذهب عند معدل صرف ثابت (35

دولارا للأوقية من الذهب؛ الدولار الواحد = 0.88671 غرام من الذهب الصافي) لكل من يطلب ذلك من دول العالم وفي أي وقت.

- يلزم كل دولة من دول العالم تحديد معدل صرف ثابت بين عملتها والدولار. لتحقيق بتجارة

متعددة الأطراف.

¹ تميل الساري، الاختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية: الأسباب الحقيقية؟ وأي تدعيات على العالم العربي، تر: كامل المرعاش، ص 115.

- على كل دولة أن تحتفظ بجزء من الذهب كاحتياط إلى جانب النقود الورقية. من أجل معالجة أزماتها المفاجئة. فلو أننا نفترض أنه لم يكن هناك احتياط بالدولة التي بها أزمة ستعمل على تحويل النقود التي بحوزتها إلى ذهب وهذا ممكن يؤدي إلى لجوء كل الدول إلى سحب احتياطياتها من دولة البنك.

- محال ارتياب معدل صرف عملة كل الدولة بالدولار في حدود 1% ارتفاعاً أو إنخفاضاً فقط، أما ما يزيد على ذلك فيجب على الدولة أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي في كيفية تعديل هذا المشكل (وإذا تجاوز سعر صرف عملة ما هذه الحدود فإنه يجب على البنك المركزي أن يتدخل في السوق بائعاً أو مشترياً العملة الوطنية من أجل إعادة السعر إلى الهامش المسموح به). وفي حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تستطيع الدولة تخفيض سعر عملتها عن سعر التعادل ب 10% دون أخذ موافقة من الصندوق، بل تكتفي بإعلامه فقط. أما الحالات الأخرى في التخفيض فموافقة الصندوق ضرورية¹.

الفرع الثاني: خصائص نظام بريتون وودز:

ارتكز نظام بريتون وودز على جملة من الخصائص فسرت آلية عمله وهي:

- 1- استقرار أسعار الصرف؛
- 2- حرية التحويل إلى عملات جميع الدول الأعضاء؛
- 3- تقديم الإعانة للدول الأعضاء؛
- 4- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف؛
- 5- مساعدة الدول على إصلاح عجوز موازين مدفوعاتها.
- 6- الدور المحوري للدولار الأمريكي.

¹ تميل الساري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

المطلب الاول: إستقرارية نظام بريتون وودز

عرف نظام Bretton Woods فعالية لمدة تفوق 25 سنة خاصة في فترة الخمسينات التي تميزت بالهدوء النسبي. في الحمل عاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، فترة تميزت بدرجة عالية من النمو. بحيث شهدت الدول إنتعاشا واضحا في تراكم رأس المال، وارتفاعا ملموسا في معدلات النمو الاقتصادي، ودرجة عالية من الاستقرار النقدي، وتحسن في معدلات البطالة وأيضا في مستويات الدخل والمعيشة، مما أدى إلى التحكم في الدورات الاقتصادية، حتى أصبح بعض الاقتصاديين يزعمون بأن عصر الأزمات الاقتصادية للرأسمالية قد ولى وبدون رجعة، بحيث تشير المؤشرات بأن متوسط معدل النمو السنوي لمجموعة من الدول قد وصل إلى حوالي 4%، معدل التضخم السنوي 2.5%، معدل البطالة 3%. وهكذا نجح هذا النظام الذي يعمل بمؤسسات مالية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في أسعار الصرف بين العملات المختلفة مما وفر مناخا صحيا لتمو التجارة العالمية.

فبنظام Bretton Woods لم يشهد العالم أي أزمة خطيرة حتى بداية الستينيات من القرن الماضي¹. أين عرف النظام عدم الاستقرار، نتيجة قلق دول العالم من العجز المستمر في ميزان مدفوعات الو.م.أ الذي بلغ أكثر من 11 مليار دولار وأيضا إنخفاض الدولار وما يرافقه من إعادة تقويم العملات الأخرى كالمارك الألماني والكدر الهولندي برفع قيمتها، وعملات أخرى كالجنيه الاسترليني الذي انخفضت قيمته سنة 1967 من السعر 2.8 إلى سعر 2.4 دولار، وأيضا عملة الفرنك الفرنسي التي انخفضت بنسبة 11% في سنة 1969.

إلا أن هذا النظام لم يعمر طويلا، بحيث كانت فترة السبعينات بداية إختيار هذا النظام، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب التالي.

¹ طالب صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 97.

المطلب الثاني: انهيار نظام بريتون وودز

إن الخصائص التي ارتكز عليها نظام بريتون وودز باعتبار الدولار العملة القيادية الدولية والوحيدة القابلة للتحويل من وإلى الذهب على وجه الخصوص كانت سببا رئيسيا لانهايار هذا النظام. حيث أن هذه الخاصية كانت تستلزم بالضرورة أن يتواجد ميزان المدفوعات الأمريكي في حالة عجز حتى تتوافر بقية الدول على الدولارات التي تمكنها من تسوية مبادلاتها التجارية والمالية خصوصا الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل¹.

ومن جهة أخرى وفي ظل ارتكاز هذا النظام على خاصية استقرار أسعار صرف العملات الدولية عند مستوى 1 أوقية = 35 دولار، فإن ذلك كان يعني أن تواصل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يقابله تواجد الدولار في مستوى أعلى من قيمته الحقيقية، وهو ما يعني وجود تناقض في هذا النظام الذي يجمع بين خاصيتي ضرورة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من جهة وثبات أسعار الصرف من جهة أخرى.

وقد تميزت السنوات الأولى بعد اتفاقية بريتون وودز بما يسمى "ظاهرة نقص الدولار" نتيجة الطلب المتزايد من الدول المتضررة أساسا من الحرب العالمية الثانية على الدولار لتمويل نفقاتها، لكن الوضع تغير بعد ذلك أين تحول الاقتصاد العالمي مع حلول سنة 1960 إلى "ظاهرة تخمة الدولار" بعد العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة تزايد استثماراتها في الخارج ومخلفات حرب الفيتنام، وهو ما انعكس سلبا على المخزون الأمريكي، من الذهب الذي تراجع من حوالي 25 مليار دولار سنة 1950 إلى حوالي 10 مليار دولار سنة 1970 نتيجة لجوء البنوك المركزية الأجنبية لتحويل أصولها من الدولار إلى ذهب كرد فعل لتوقعاتها حول تخفيض قيمة الدولار مع الذهب².

وقد كانت أولى التحذيرات حول اختلالات نظام بريتون وودز قد أطلقها الإقتصادي "تريفن" الذي أشار إلى أنه وفي ظل تنامي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، فإن هذا النظام يتميز بمعضلة أن الولايات المتحدة

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990/2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 09.
² فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص 77.

الأمريكية إما تلجأ لإتباع سياسة نقدية مقيدة للحد من هذا العجز وبالتالي التسبب في "نقص الدولار" والحد من نمو المبادلات الدولية كنتيجة لذلك، أو أن تستمر في سياستها الحالية التي تزيد من تراكم العجز في ميزان مدفوعاتها بما يتسبب في تراجع الثقة في الدولار الأمريكي. وعلى هذا الأساس اقترح على صندوق النقد الدولي تأسيس عملة خاصة به تكون محايدة، تحتفظ بها البنوك المركزية كاحتياطات بديلة للدولار الأمريكي، يكون إصدارها وفق معدلات ثابتة ومستقرة مع نمو الاقتصاد العالمي.

وتمت الموافقة على اقتراح "تريفين" من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1967 من خلال إصدار ما عرف بـ"حقوق السحب الخاصة" التي اقتصر استعمالها كوحدة حساب لحصص الدول الأعضاء دون تحويلها لعملة احتياط ومبادلات دولية من جهة لضغوط أمريكية ومن جهة لتزايد بوادر فشل نظام الصرف الثابت في تلك الفترة، خصوصاً ما شهدته نهاية الستينات سنوات 1967 و 1968 من بروز هجمات مضاربة على انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب، وهو ما دفع البنوك المركزية آنذاك للإعلان عن إنشاء سوق مزدوجة للذهب أين يخصص أحد السوقين لمعاملات الخواص وفق تغيرات العرض والطلب في حين يخصص السوق الثاني للمعاملات الرسمية بين البنوك المركزية والتي تتم على أساس سعر الصرف الدولار مع الذهب المحدد سابقاً بـ 1 أونصة تساوي 35 دولار أمريكي.

ومع توالي الضغوطات على الدولار الأمريكي الذي أصبح مقوماً بأعلى من قيمته الحقيقية، لم تكن عملية تخفيض قيمة الدولار مع الذهب عملية سهلة باعتبارها تتطلب تنسيقاً مع البوك المركزية الأجنبية لتعيد هي الأخرى ربط قيم عملاتها مع الدولار عند مستويات مختلفة ومرتفعة في الغالب، وهو ما رفضته عديد الدول نتيجة تأثيرات ذلك الرفع على تنافسية صادراتها. ومن ثم ففي ظل عدم التوصل لاتفاق قام الرئيس الأمريكي "نيكسون" في 15 أوت 1971 بالإعلان عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض ضريبة تقدر بـ 10% على الواردات الأمريكية إلى غاية توصل البنوك المركزية الأجنبية لاتفاق يقضي بإعادة تقييم عملاتها عند مستويات أعلى.

وفي ديسمبر 1971 تم التوصل لاتفاق بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي مع العملات الأجنبية بحوالي 8% ومعها تم إلغاء ضريبة 10% مع الإبقاء على إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتم تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب إلى مستوى 1 أونصة ذهب يساوي 38 دولار أمريكي ثم خفضت مرة أخرى في فيفري 1973 بـ 10% بحكم استمرار هجمات المضاربة على تخفيض قيمة الدولار مع الذهب،

التي دفعت في مارس 1973 إلى الإعلان عن التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو تعويم أسعار الصرف.

المطلب الثالث: التطورات النقدية العالمية بعد انهيار نظام بريتون وودز:

الفرع الأول: نظام تعويم أسعار صرف العملات:

في النظام القائم الحر يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي وكذلك يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو أن تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف¹.

الفرع الثاني: اتفاقية جمايكا:

في العام 1974 في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي، ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق، انحصرت مهمتها في إعداد اقتراحات للتكيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون "جمايكا" بعد المصادقة عليه من قبل 85% من الدول الأعضاء، والتي تتمتع بـ 78.52% من الحجم الإجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز، والذي بدأ سريانه ابتداء من أبريل 1978. فاتفاقية جمايكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل فعال من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الصندوق وخاصة تلك المدينة منها. وبذلك تكون اتفاقية جمايكا قد أدت دور الذهب في النظام النقدي العالمي، وقررت نظاما أكثر مرونة لأسعار الصرف، ودعمت حقوق السحب الخاصة.

¹ ضياء مجيد الميساوي، الاقتصاد النقدي والمؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1998، ص 45.

الخاتمة:

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. إلا أن هذا النظام قد مر بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يركز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

اعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع:

- 1) تميل الساري، الاختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية: الأسباب الحقيقية؟ وأي تدعيات على العالم العربي، تر: كامل المرعاش .
- 2) جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990/2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
- 3) ضياء مجيد الميساوي، الاقتصاد النقدي والمؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1998.
- 4) طالب صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2009.
- 5) عباس إبراهيم البغدادي، النظام النقدي العالمي بين نظام بريتون وودر وسيادة الفوضى النقدية، مقال في جريدة اقتصادية Bussiness، العدد 192، 2004/09/02.
- 6) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.
- 7) نادية عقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الو.م.أ، دكتوراه جامعة باتنة، 2013/2012.